

رأى جماعة دار العلوم

فى

تقرير حضرة صاحب المعالى احمد نجيب الهلالى باشا

وزير المعارف

عمه اصمـرح التعلـيم فى مصر

أصدر حضرة صاحب المعالى احمد نجيب الهلالى باشا وزير المعارف تقريراً
عن إصلاح التعليم فى مصر تضمن البحث فى كثير من النواحي ذات الشأن فى
سياسة التعليم وتنظيمه

وقد نال هذا التقرير عناية عظيمة فى مختلف البيئات التعليمية . وكان حقا على
رجال التعليم أن يخلوه المحل اللائق به من الاهتمام
لهذا درسه مجلس إدارة جماعة دار العلوم وأبدى فيه رأيه ثم رفعه رئيس
الجماعة الأستاذ نجيب بك حتاته إلى حضرة صاحب المعالى وزير المعارف فلقى
من معاليه ترحيبا واعتباطا

وهذا هو رأى الجماعة ننشره فيما يلى :

هذا هو ثانى تقريرين لهما فى ميدان الاصلاح والنهوض بالتعليم فى مصر جليل الاثر . أصدرهما حضرة صاحب المعالى أحمد نجيب الهملالى باشا وزير المعارف المصرية . وكان أولهما التقرير الذى أصدره معاليه سنة ١٩٣٥ عن إصلاح التعليم الثانوى .

ويتجلى فى التقريرين من صدق النظر ، وقوة الحجج ، والهمة الوثابة ، والرغبة الصادقة فى إصلاح التعليم فى مصر . ما يدعو إلى التقدير والاعجاب . ويدل دلالة قوية على الاهتمام بخير هذا الشعب المصرى والعناية بإنهائه إلى المستوى الرفيع ، عن طريق التعليم وإصلاحه . والثقافة وتنظيمها .

والتقرير الذى تنوه بشأنه الآن هو صفحة خالدة فى حياة الثقافة المصرية ، وكتاب تعليمى ، يرتكز على أحدث الأصول الديمقراطية ، ويرسم لمشكلات التعليم الخطط القوية الحكيمة ، التى تذلل صعابها وتيسر طريقها . ويضع الأسس الصالحة لجعل التعليم وسيلة للحياة الديمقراطية . التى تحرص عليها الأمم الرشيدة . وعونا على إصلاح حياة الفرد والجماعة فى شتى نواحيها .

يبسط التقرير كل ذلك بأسلوب دعامة الحجج ، وسعة الاطلاع . واليقين الثابت بأن التعليم الصحيح هو أساس النهوض والاصلاح .

١ - فقد جعل التقرير الهدف الذى يتجه اليه التعليم الوصول بالناشئين إلى تلك الغايات السامية التى تحرص الأمم الديمقراطية على تحقيقها فى عصرنا الحديث وقد تجلّى الانتصار لهذه الناحية - ناحية الديمقراطية والمساواة بين أفراد الشعب - فى هذا الدفاع المجيد عن قضية المجانية فى المدارس ولأنها علاج لحل مشكلات اجتماعية ووسيلة من خير الوسائل لايجاد التوازن الاجتماعى بين طبقات الأمة ، وتخفيف أعباء الحياة عن كثير من أصحاب الموارد المحدودة ، وإنه لدفاع يستحق جليل الشكر .

٢ - ثم أوضح التقرير فى صراحة وقوة ما عليه حالة التعليم فى مصر وفى غيرها ولما يؤخذ عليه هنا وهناك . من ازدحام المناهج وتكدسها وتناثر أجزائها وتفككها وأشار إلى وجوه الاصلاح فى نظام التعليم واختيار المناهج وتقليل المواد وأقرن

التعليم النظرى بالعمل . وبقينا أن رجال المعارف سيجدون فيما أوضحه معالى الوزير خير مرشد وحافز يوجه الهمم إلى الأخذ في أسباب الإصلاح فيضاعفون جهودهم حتى يكونوا من خير الاعوان في إقامة دعائمه وتشديد أركانه .

٣ - وقد نال التعليم الفنى من عناية معالى الوزير حظا موفورا يناسب مكانة هذا النوع من التعليم وحاجة مصر في نهضتها الى ترقية وتنشيطه وتوسيع ميدانه وقد عالج التقرير مواطن الضعف في هذا النوع من التعليم وشرح أسباب الانصراف عنه وأشار الى العلاج العللى للاقبال عليه وجعله اداة طيبة للثقافة وخدمة الامة في جميع شئون الحياة

٤ - وكان حظ التعليم الازامى في التقرير كبيرا يناسب أهمية هذا التعليم في الشعب وأثره في تقويم الامة . فقد أولاه مزيد العناية ووفاه حقه من البحث وشرح الداء وأرشد إلى الدواء الناجح الذى يجعل من هذا التعليم الشعبى عوننا على النهوض بالجيل وانباء أبنائه في الحضرة والريف نباتا حسنا .

وان ما جاء به التقرير من وسائل العلاج لمشكلات هذا التعليم لمن خير الآراء التعليمية السديدة التى تنادى بها التربية الحديثة، بل من خير ما يوجه التعليم في هذه المرحلة الأولى من الحياة وجهة عملية نافعة ويجعل ما يتلقاه الطفل من ثقافة نابعا من بيئته ومتمشيا مع طبيعته وكفيلا باعداده للحياة جسما وعقلا وخلقا .

وقد عالج التقرير المخاوف التى تساور فريقا من أصحاب المزارع والمصانع والمتاجر وتوجسهم الشر من تعميم التعليم لظنهم أنه سيكون سببا في تقليل الأيدي العاملة في الحقول . وفى صرف الأبناء عن القيام بما اعتادوا أن يرأوه من الأعمال . وقد أوضح الحقيقة لهؤلاء ايضا كما مقتضا مظهرنا بل مشجعا على الاعتقاد بأن التعليم أجدى على أصحاب الأعمال وأكثر خيرا .

وإن الذى يسترعى الإعجاب فى ثنايا ما جاء فى التقرير عن التعليم الازامى هو هذه الأصول التعليمية الصالحة التى شرحها معالى الوزير فى وضوح وقوة حجة . وهى كثيرة ولكن يجدر بنا أن نتوه بثلاثة منها يجب أن يعقد بتحقيقها الأمل وتوجه إلى تنفيذها المهمة وهى :

١ — اتخاذ المدارس الريفية وسيلة لنقل المحيط الريفي إلى مستوى أعلى . وهذه فكرة تلج الصدر وتبعث اعجاب من بنشدون للريف المصرى للنهوض المحمود والاصلاح البعيد المدى .

والتقرير في هذه الناحية يرى في التعليم الالزامى وفي مدرسة الريف وسيلة لمحو الامية ونشر الثقافة بل يتخذ منه عوناً لما هو أبعد من هذا غاية وأعمق أثراً . ذلك هو أن تكون المدرسة الريفية مركزاً ينبع منه الاصلاح القومى ونبراساً يهذى إلى أقوم وسائل الحياة .

ب — ادماج بعض المواد الثقافية والتهدبية في مادة اللغة العربية . وهو رأى قويم يرتكز على نظرية ربط المواد وجمعها حول محور واحد . وهذا من خير ما يجعل التعليم قوى الأثر مشمراً في تقويم الفكر وتنمية المواهب .

ج — ولا يسعنا ألا أن ننوه بفكرة ثالثة وهى العناية بالتعليم الدينى وبأن يكون عملياً أكثر منه نظرياً . فقد درجت المدارس المختلفة على الاتجاه في هذه المادة إلى الحفظ والتلقين من غير اهتمام كبير بالناحية العملية التى تطبع في الناشئ التمسك بشعائر الدين وآدابه وما تضمن من أخلاق فاضلة يظهر أثرها في الحياة الاجتماعية .

هـ — وقد أوضح التقرير الخطة لجعل التعليم مستمراً بعد المدرسة فأشار إلى ما ينبغي أن يلاحظ في المدارس وهو أن تكون مركزاً عاماً للثقافة الشعبية في دائرة المدرسة ووسيلة لتحقيق فكرة مراعاة الشباب ، وكليات للشعب يتنقف فيها الكبار . ولا بد أن يكون لهذا النظام أثره في اتمام الثقافة ورفع مستوى الشعب من الوجوه المختلفة الحيوية والخلقية والاجتماعية .

٦ — ومن التوجيهات العملية النافعة التى أشار اليها التقرير هذه التوجيهات التى يجب أن تنال حظاً عظيماً من عناية المدرسين ونظار المدارس والمشرفين على النواحي العقلية والخلقية فيها وهى :

١ — شخصية المدرسة

٢ — سجل التليذ

٣ - دراسة الميول الخاصة

فالاهتمام بهذه النواحي يخدم التعليم أعظم خدمة وينهض بالمجتمع نهوضاً حسناً إذ يساعد على توجيه كل فرد إلى العمل الذى يوافق مواهبه واستعداده . وينبغى تحقيق ذلك فى جميع مراحل التعليم .

٧ - وقد عرض التقرير لمسائل أخرى مهمة كالامتحانات وإعداد المعلم والبعثات والصلة بين التعليم العام والتعليم الجامعى وغير ذلك مما يتصل بنظام التعليم وأصوله ويرتبط بخير الشعب وتقدمه وسعادته .

كل هذه الوسائل جديرة باهتمام رجال التعليم وبالمعاونة الصادقة فى تمحيصها واحتمال أعباء تنفيذها على خير الوجوه وأكملها .

وبما يحمد لمعالى الوزير أن اهتم فى تقريره بالمبادئ العامة التى توضح بجلاء سياسته التعليمية فى مصر وترسم لها نهجاً واضحاً، فطالما لوحظ على وزارة المعارف أنها تسير على غير سياسة موضوعة . فالمبادئ التى تضمنها تقرير معالى الوزير هى نهج قويم يبشر بأن الإصلاح سيمس ثابثاً قوياً دون أن تمسه الأهواء أو تميل به الرغبات التى لاتقوم على الأساس الصحيح .

وهناك بعض مسائل يبدو لنا فيها رأى ووجهة من النظر نشير إليها فيما يلى :

١ - أن فكرة ربط المعاهد الفنية بالتعليم العالى والجامعى والسماح للحاصلين على الشهادات الثانوية الفنية بالالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى يخشى أن يتسع نطاقها وتؤثر فى غاية المدارس الفنية ونظامها فتصبح معاهد للاعداد للتعليم العالى للدخول فى الميادين العملية للحياة من أيسر الطرق ويصبح شأن المدارس الفنية شأن مدارس الثانوية العادية التى لا يقصد أولياء الامور من إلحاق أبنائهم بها سوى أن يستعدوا لتمام تعليمهم العالى وبعد ذلك يطلبون الوظائف . وعلى هذا لا يوتى هذا النوع من التعليم الذى تحتاج اليه البلاد الثمرة المرجوة .

٢ - تنشيط التعليم وترغيب الشباب فيه

أوضح التقرير الأسباب التى قللت من شأن هذا النوع من التعليم ودعت إلى انصراف الشباب عنه على شدة الحاجة اليه . وارجع ذلك إلى أن مدارس هذا التعليم

منقطعة الصلة بأى نوع من أنواع التعليم العالى

وهذا حتما من الأسباب التى تصرف الشبان عن هذا التعليم غير أنه مبنى كذلك على مدرج عليه الناس فى مصر من الاعتداد بالوظائف والتعلق بأهذاب ما يوصل اليها من شهادات ومعاهد عليية خاصة . ونحن مع موافقتنا على عقد الصلة بين التعليم الفنى والتعليم العالى نخشى أن يكون عملنا هذا تشجيعا جديدا لفكرة الوظائف وهى الفكرة التى نحاول أن نصرف عنها عقول الشباب . وإنا نرى أن فى الحياة وأعمالها المختلفة متسعا وأن خير ما نوجه به الشبان الى هذا التعليم الفنى ، إلى جانب اتصاله بالتعليم العالى ، هو الحياة العملية وما فيها من مؤسسات فنية عملية يراها الشبان ماثلة ويرون أثرها واضحا ويلبسون مظاهر الاحترام والتقدير لمن يعملون فيها . ويجدون من رجال العمل ومن المصالح الحكومية المتصلة بهذه النواحي العملية خير ارشاد .

وهذه مسألة اجتماعية تملك وزارة المعارف أن تقوم بنصيها فى توجيه الجهود اليها ، كل هذا من خير العوامل فى حقز الهمم وتوجيهها الى المعاهد التى تعد اعدادا صحيحا لهذه الحياة العاملة الناشطة المنتجة .

وقد أشار التقرير إلى ضرورة اتصال هذه المدارس الفنية بالمصانع والمزارع والمتاجر وانشائها على مقربة منها . فليكن هذا الاقتراب شاملا . واتكثرت الحكومة والهيات الاقتصادية والمالية من انشاء المؤسسات المختلفة فهى دعامة الحياة الاقتصادية وأكبر حافز يغرى الشبان بالحياة العملية . وبحوض ميادين الاعمال الانتاجية الوفيرة الخير

٣ - التعليم الدينى

مما يحمد لمعالى الوزير فى تقريره هذه العناية التى وجهها للتعليم الدينى والاهتمام بأن يكون عمليا مشمرا حين عرض للكلام على التعليم الشعبى فان للتعليم الدينى أثره العظيم فى هداية الشعب وارشاده ونوجيهه الى الخير وصرفه عن شرور كثيرة يشغل علاجها بال المصلحين .

ورجلونا أن نعلم العناية بالدين في جميع المدارس ولا سيما الثانوية وما في مستواها، حيث تجاذب الشبان نوازع الشر وتساورهم الوسوس والشكوك في العقيدة. وأن تحقق ما يرى إليه الدين من غايات سامية بأن تتخذ منه ومن شعائره وسيلة فعالة لإصلاح المجتمع.

٤ لم تظهر في التقرير بجلاء علاقة التعليم الأولى والإلزامي بالتعليم الابتدائي وفي رأينا أن تكون المرحلة الأولى من مراحل التعليم واحدة لجميع أبناء الشعب حتى يتحقق بذلك معنى الديمقراطية التي قام على أساسها الإصلاح المقترح في التقرير وأن تنظم الصلة بين هذه المرحلة والمرحلة الثانوية.

٥ — وهناك مسألتان بدتا لنا في أثناء دراسة التقرير.

أولهما — فيما يختص بدراسة ميول التلاميذ لتوجيههم إلى النوع الذي يلائم مواهبهم.

والثانية — هي إعداد المعلم الإعداد الذي يؤهله لتنفيذ هذا الإصلاح، وهما من الدعائم التي يقوم عليها الإصلاح المنشود.

وقد يتصور تنفيذهما كثير من الصعاب واعتقادنا أن معالي الوزير قد أعد العدة لتذليل الصعاب في هذه النواحي.

وبعد؛ فإننا نحمد لمعالي الوزير مجهوده الموفق وعنايته الصادقة بالتعليم وإصلاحه ونسجل له خالص الشكر ونسأل الله أن يديم توفيقه ويجزّيه عن الاهتمام بثقافة الشعب والسعي في انهاضه أحسن الجزاء.

وأملنا في رجال التعليم أن يتخذوا من هذا التقرير قدوة وحافزاً وأن يبذلوا الهمّة في خدمة هذا الشعب ورفع مستواه والسمو بثقافته.

وأن يمددوا له سبل الخير حتى تتم لمصر أسباب الحياة الناهضة ووسائل الأمن والرخاء.

رئيس جماعة دار العلوم
محمد نجيب هنّانة